بعد تحذيرات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية

انتعـــاش مبيعـــات قنـــاني الميـــاه المعـــدنيـــة

كثر الحديث هذه الأيام وكثرت رسائل جهاز الموبايل محذرة من مرض أسمه الكوليرا . حيث نسمع عنه في جميع الأماكن العامة والخاصة .مدركين ان الوقاية خير من العلاج . وان غالبية المواطنين ينتقوا غذاءهم بشكل دقيق حتى وان كانت أسعاره مرتفعة كي لا يقع في فخ الكوليرا

بغداد /ادهم يوسف

.. ومن جملة تلك الأغذية أو المشروبات ومنها المياه المعدنية (المستوردة) والمعلبات بشكل لم تشهدها ربات البيوت من قبل.
عصام غزالة صاحب أسواق الزيتون قال إن إقبال المواطنين على شراء المياه المعدنية في الفترة الأخيرة كان مثمراً بالنسبة لنا . وقد سمعنا من خلال الإخبار ان هنالك وباء جديداً اسمه الكوليرا مما حدا العديد من المواطنين إلى اقتناء صناديق المياه بأحجامها الكبيرة والصغيرة . مضيفاً ان غالبية المواطنين من ذوي الدخل الكبير يقتنون المياه المعدنية حتى وان لم يكن هنالك وباء
الصيدلاني حيدر عبدالله صاحب صيدلية الحكمة قال: المواطنون يطلبون حبوب تصفية المياه وهذا بعد إدراك الجميع إذا لم تكن هنالك وقاية لا يوجد علاج حسب وصفه . إما من الناحية الاقتصادية فيضيف سالم المالكي .
من غير الممكن ان نضع رقم أخر على فاتورة حساب الكهرباء والهاتف والنقل والمواد الأخرى المشتعلة وتأتينا فاتورة المياه المعدنية التي أصبحت تشكل جزءاً لا ينقصهم من متطلبات الحياة . اليوم نرى سعر قنية الماء ذي الحجم الصغير(٢٥٠) ديناراً وغداً نراها بأكثر وكما تعلمون ان كل ذلك يحتاج المال والمال ليس بوفير .
وكشفت السيدة جنان ياسين . ان تلك الشائعات المغرضة لها دوافع مادية بالدرجة الأولى حيث نرى امام جميع المحلات التجارية صناديق كبيرة وصغيرة من المياه المعدنية تبدءا بسعر (٢٥٠ وصولا إلى ١٠٠٠) دينار والغريب ان الجهات الإعلامية تغفو في سبات طويل كان من الضروري ان توضح ذلك عبر شاشاتها الإعلامية كي توضح المشكلة ان وجدت . علما ان منظمة الصحة العالمية أعلنت خلو العراق من هذا المرض . وأضافت اذا كانت لديك بضاعة يجب تصريفها فعليك ان تكون قرقوزاً يجلب الناظر لها .. الحياة اختلفت .. هذا ما قاله وهاب خليل ٢٥ سنة يمتهن بيع المشروبات الغازية والمياه المعدني على قارعة الطريق . مضيفاً في السابق كان المواطنون يقتنون المشروبات الغازية للتخفيف عن ارتفاع درجات الحرارة التي تصل الى بعض الأحيان فوق ٥٠ درجة مئوية.
ولكن الوضع تغير آلان حيث أضيفت قناني المياه المعدنية الباردة مع المشروبات الغازية ولها رواج أكبر من قبل المواطنين بسبب عدم ثقتهم بتلك الأحواض التي يقتني منها المواطن ماءا للشرب والتي لا يعرف مصدرها مما حدا بالعديد منهم الابتعاد عن شرب تلك المياه او اقتناء الثلج الملوث بطبيعته خوفا من ان يصيبهم إمراض التيفوئيد او الكوليرا ،من هذا الباب عززت مبيعاتنا للمياه المعدنية المستوردة منها والمحلية في الآونة الأخيرة .
اما عن إقبال المواطنين لاقتناء تلك المياه أشار علي حسن الكناني صاحب أسواق تجارية هنالك إقبال بسبب تعثر أمانة بغداد في إيصال المياه إلى بيوت المواطنين على مدار ٢٤ ساعة ناهيك عن الإمراض التي انتشرت خلال الأعوام السابقة نتيجة تلوث المياه ونقص مادة الكلور منه حيث جعل العديد من المواطنين يتجهو الى شراء المياه المعدنية المنتشرة في جميع المحال التجارية.
وأشار الكناني ان اغلب العوائل المتمكنة لا يعطون أطفالهم حديثي الولادة سوى المياه المعدنية خوفا من ان تصيبهم تلك الإمراض . وأكد الكناني ان اغلب المطاعم الراقية آلان تقدم للزبائن قناني المياه والتي تدر عليهم أموال لا بأس بها .
وختتم حديثه بالقول على الرغم من ان سعر المياه المعدنية قليلة الكلفة نجد ان اغلب المواطنين لا يقتنوها بسبب عدم قناعتهم بها وهم نسبة قليلة في هذه الأيام .
في حين يرى عماد ياسر ٣٣ سنة سائق مركبة أجره . على الرغم من عملنا اليومي في شوارع بغداد نجد العديد من البرادات التي تعمل على الكهرباء لتبريد المياه ولمساعدة الناس على إطفاء حرارة الشمس في بغداد ولكننا نلجأ إلى شراء المياه المعدنية من الباعة المنتشرين على قارعة الطريق . ففيها ضمان لنا بعدم تعرضنا الى إمراض قد تصيبنا من جراء اقتنائنا من تلك البرادات التي يستخدم صاحبها ماء الإسالة .
وأشار عماد الى ان اغلب المواطنين آلان قد أيقنوا جيدا ان اغلب الإمراض تأتي عبر شرائهم قوالب الثلج المنتشرة على الطريق والتي تبحث الإمراض الوبائية . فنحن لا نعرف مصدر مياهها وفي النهاية المياه المعدنية هي سيدة الموقف الآن ..
وعزا العديد ممن يمتهنون بيع الثلج على الهواء الطلق من تراجع سلعتهم التي كانت في السنوات الماضية تدر عليهم أموالاً كبيرة نتيجة ضعف أداء وزارة الكهرباء في إيصالها إلى بيوت المواطنين والتي أفرزت جملة من المشاكل وخصوصا المياه الباردة التي يحتاجها المواطن في فصل الصيف . مما ترتبت على ذلك فاتورة أخرى تضاف إلى فواتير العائلة ...
إياد جمال ١٩ سنة صاحب كشك صغير وضعت عليه لوحة كبيرة تحمل اسم هنا يباع الثلج قال . خلال السنتين الماضيتين كان عملنا ممتازاً في بيع الثلج على المواطنين وأصحاب المطاعم . ولكن في هذه الأيام نجد ان هناك عملية ركود كبير في مبيعاتنا بسبب توجه الناس إلى اقتناء المياه المعدنية منها المبرد الذي انتشرت بشكل كبير ..
وأشار إياد إلى عزوف المواطنين عن بضاعته يرجع إلى الوعي الصحي لاغلب الناس في الاونه الأخيرة من تلك الحالات المرضية التي أصيب قسم كبير منهم بالأمراض الوبائية نتيجة احتسائهم مياه الثلج الملوث .. وأفصح إياد: هذا لا يعني ان بضاعتنا مغشوشة ؟!
أما زميله فرج عبد السادة ٣٢ سنة قال . اعتقد ان سبب عدم شراء المواطنين الثلج هذه الأيام يعود إلى تحسن مستواهم المعيشي والذي يوفر لهم شراء مولدات كهربائية او اقتناء المياه المعدنية المنتشرة في الأسواق . و هنالك مواطنون يشترون مني الثلج ويضعونه في براد كي يبرد قناني المياه المعدنية . وأشار ان غالبية المواطنين الفقراء لا يستطيعون شراء تلك المياه من الأسواق فيضطرون الى اقتناء المياه الباردة من هنا مجبرين وليس مخيرين ..

تصوير سعدالله الخالدي

نافذة اقتصادية

العملة والاسعار

هادي طعمة

تتحدث بعض الاقلام المعنية بالشأن الاقتصادي عن السياسة السعرية للدول والحكومات ودورها في اقتصاد الاسر ، ويؤاخذون سياسة دعم اسعار بعض المنتجات بدعوى ان النتائج التي ظهرت على الدعم في المدى المتوسط اثبتت انها تزيد التكاليف المالية المترتبة على المجتمع، وان السبب يرجع الى تدخل ا لدولة في تسيير وتوجه الاقتصاد.
الواقع ان سياسة دعم بعض السلع والمنتجات وحتى الخدمات تلجأ اليها الدول والحكومات كلما دعت الضرورة ، بل ان بعض الدول والحكومات من التي تنطبق عليها سياسة السوق الحرة واقتصاد السوق كانت قد تبنت مؤسسات ومنشات تدخل ضمن القطاع العا م ، ثم اخضعتها للخصخصة على الرغم من كونها مؤسسات ومنشآت مربحة . ولعل بريطانيا وهي من الدول العريقة في سوق الاقتصاد الرأسمالي ، اولى الدول والحكومات التي تذكر في هذا المجال.
فالمسألة ليست في (خصخصة) او في (عمعمة) البنى الاقتصادية وليست كذلك في تدخل الدولة بحد ذاته في تسيير الاقتصاد وتوجيهه، بل بالنظر الى مدى تناسق جوانب الاقتصاد الوطني تناسقا محكما تنتج عنه سياسة اقتصادية محكمة .
وماقيل وبقال من ان تدخل الدولة قد اضر المواطنين جراء ما سببه في زيادة التكاليف على المجتمع، انما تأتى من الثغرات والفجوات القائمة في اركان العملية الاقتصادية وجوانبها ، وليس هي وحدها بذاتها والسبب في السياسة السعرية . فأ ن مما يدخل في مسألة الاسعار أن السياسة النقدية (العملة) للدولة في ضوء السياسة الاقتصادية الشاملة ، فضلا على المتابعة المنتظمة للاسعار .
فحيثما كانت العملة النقدية الصغرى المتداولة كبيرة الارقام كما هو الحال في الـ(٢٥٠) دينارا ، وجد المواطنون انفسهم ملزمين بالتعامل على اساس هذا المبلغ الكبير ، بصفته الوحدة النقدية الاصغر بين العملات التي يجري التعامل بها . ومن ثم فأن أي زيادة تطرأ على أي سلعة او بضاعة او خدمة ما ، أنما تبدأ بهذه الوحدة النقدية ،فهي تدخل مباشرة في السياسة السعرية المتداولة يوميا التي تفرض نفسها ، وبناء على هذه الوحدة النقدية تتحدد اسعار المواد الاستهلاكية اليومية خصوصا ، ولا سيما في أوضاع لا تتوقف السوق فيها عن التحرك عموديا كلما حدثت همسة أو نبسة تمس السوق بشي.
وذلك مايدعو المواطنين الى التشكي من الغلاء ، المتعارف عليه بين المتخصصين والمعنيين بـ(التضخم).
والادهى ..هو الذي يحدث في ما لا يدخل في الاستهلاك اليومي حيث الحاجات الضرورية الكبيرة التي لا مفر من توفيرها ، أذ تزداد اسعارها بنسب تصل الوحدة النقدية فيها الى ما بين الخمسة الاف والعشرة الاف وحتى المئة الف ، واكثر ، فتكبر الزيادات كلما كبرت السلعة او البضاعة وخصوصا مع وجود (الفساد الاداري) والانفاق على ما هوغيرضروري او اساسي ومما يعد تبذيريا اوترفيا بالقياس الى سواه مماهو واجب العمل فيه او اصلاحه وتطويره.
وذلك ما يؤدي الى لا الى التضخم فقط بل الى ابتذال العملة بصفتها الاساس في أعمال اي سياسة سعرية.
ومن ثم فان المطالبة بتطبيق سياسة سعرية يجب ان تتجه بالانظار نحو الفحص الدقيق لتلافي سائر ما في العملية الاقتصادية من ثغرات اوتقاطعات او الانسجام جنبا الى جنب المطالبة بتجزئة الوحدة النقدية الصغرى ، وهي هنا الـ٢٥٠ ديناراً، الى وحدات أصغر فأصغر.

مايدعو المواطنين الى التشكي من الغلاء ، المتعارف عليه بين المتخصصين والمعنيين بـ (التضخم).
والادهى ..هو الذي يحدث في ما لا يدخل في الاستهلاك اليومي حيث الحاجات الضرورية الكبيرة التي لا مفر من توفيرها ، أذ تزداد اسعارها بنسب تصل الوحدة النقدية فيها الى ما بين الخمسة الاف والعشرة الاف وحتى المئة الف ، واكثر ،

مؤتمر الدوحة يبحث تعزيز قدرات آسيا في مكافحة الفساد

الدوحة / وكالات

بحث المشاركون في المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد الذي تضيفه الدوحة قضايا تهدف إلى تعزيز قدرات الأمم الآسيوية لمكافحة الفساد وتمكينها من تبني نظم وإجراءات تساعدها على الالتزام بمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد تتقدم بها في قائمة الشفافية العالمية.
وناقش المشاركون في جلسات الموتمر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والفساد الإداري في قارة آسيا والأشكال العامة للفساد وآثاره، والتخطيط الإستراتيجي لمواجهة الفساد، والتزام القيادات العليا بمحاربة الفساد.
ويشارك في المؤتمر الذي افتتح الاثنين الماضى ويستمر ثلاثة أيام ١٦٠ ممثلا دوليا وأكثر من ٢٠٠ مشارك محلي للخروج بتوصيات في نهاية أعمال من شأنها تعزيز مواجهة الفساد تحسين مستويات الرقابة المالية والإدارية في القارة.

صناعة السيارات تبرم عدداً من العقود
مع القطاعين العام والخاص لتجهيزها بالكرفانات

بغداد/ المدى

انجزت الشركة العامة لصناعة السيارات احدى تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن ما نسبته ٩٥٪ من اعمال تصنيع (٢٣) كرفانا لصالح القطاع الخاص وفق عقد بلغت قيمته الى (٢٠٩,٨٧٥,٠٠٠)دينار .مئتين وتسعة مليون وثمانمئة وخمسة وسبعين الف دينار وبمدة تنفيذ تصل الى ستين يوماً .
وقال مصدر مسؤول في قطاع الصناعات الهندسية للمكتب الاعلامي في الوزارة ان للشركة عقود جديده مع عدد من شركات ودوائر الدولة المختلفة من بينها عقد لتجهيز مجلس محافظة كربلاء بـ (١٠٢)كرفان بقيمة تصل الى (١,١٦٨,٠٠٠,٠٠٠) دينار . مليار ومئة وثمانية وستين مليون دينار بنسبة انجاز وصلت الى ٤٠٪ فضلاً عن عقد اخر مع شركة (كلويرفرايت الكويتيه لتجهيزها بـ(٣٠) كرفانا بقيمة (١٢٠,٠٠٠) دولار . مئة وعشرين الف دولار .
وكانت وزارة الصناعة والمعادن قد خصصت مبلغا تصل قيمتة الى (١,٥٠٠,٠٠٠)دولار.مليون وخمسمئة الف دولار للشركة من المنحه الامريكية لشراء مكائن ومعدات مختلفه لتطوير عمل الشركة .
الجدير بالذكر ان للشركة منتوجات متنوعه لغرض تعزيز موارد الشركة ولتوفير الامكانيات الفنية العالية لدى ملاكات الشركة حيث ان الشركة خاضت وبنجاح اعمال تصنيع (مصافي النفط الصغيرة بطاقة انتاجية تصل الى (١٠٠٠٠). عشرة الاف برميل. يوميا) فضلاً عن الاعمدة الكهربائية (مدورة ومشبكة) ومقطورات) مع امكانية الشركة في تقديم خدمات نقل البضائع والمواد واعادة اعمار وتشغيل الخطوط الانتاجية الاخرى.

التشديد على فحص اللحوم في الاسواق التجارية

بغداد/المدى

.وجهت وزارة الزراعة اللجنة المتخصصة بفحص اللحوم الحمراء والبيضاء في الاسواق التجارية ببغداد والمحافظات لاصدار قوائم باسماء ومناشيء اللحوم بانواعها.
وقال مصدرفي الوزارة :ان اللجنة التي تشكلت بتوجيه من مجلس الوزراء مستمرة في فحص عينات من اللحوم الحمراء والبيضاء المستوردة في المراكز التجارية ببغداد والمحافظات بغية تشخيص الحالات المشبوهة من اللحوم الداخلة الى العراق.
مضيفا ان اللجنة تضم ايضا ممثلين عن الدوائر الزراعية والبيطرية المختصة في الوزارة فضلا على الدوائر الصحية.
واوضح المصدر ان مهام اللجنة تتلخص بفحص عينات من اللحوم الحمراء والبيضاء المستوردة في المراكز التجارية ببغداد والمحافظات واصدار قوائم باسماء ومناشئ اللحوم بنوعيها وتحديد غير الصالح منها للاستهلاك البشري واعلانها في وسائل الاعلام، مشددا على تنسيق اللجنة عملها مع مراكز الحجر الزراعي والبيطري في المنافذ الحدودية.
يذكر ان الاسواق العراقية تشهد ظهور انواعا عديدة من اللحوم السمتوردة من مناشيء غير معروفة والتي اشارت بعض الجهات المختصة الى ان بعضها غير صالح للاستهلاك البشري وان هناك تلاعبا بتاريخ الصلاحية المثبت على هذه اللحوم

بقيمة ٥٠ مليون دولار

النجف توقع عقداًمع شركة كويتية لتشغيل المطار

النجف /المدى

وقع نائب محافظ النجف الاشرف عبد الحسين عبطان عقدا استثماريا مع شركة العقيق الكويتية لتشغيل مطار النجف الدولي أكد ذلك احد اعضاء وفد المحافظة احمد الفتلاويان وقال أن العقد الذي وقع في دولة الكويت تضمن بندا تلتزم شركة العقيق الكويتية من خلاله بانفاق ٥٠ مليون دولار لتوسيع قاعة المسافرين وموقف الطائرات وانشاء طرق الزوغان اضافة الى بناء عدد من مخابئ الطائرات وقسم الشحن الجوي . ومن جهته اكد حامد خاجه مديرشركة العقيق و نجاح البلاغي مدير المشروع اللذان وقعا العقد عن الجانب الكويتي ان جهود شركة العقيق حثيثة لتشغيل مطار النجف الدولي في موعده المقرر في نهاية تموز ويذكر ان الوفدالنجفي الذي وصل الى دولة الكويت ضم عددا من اعضاء مجلس محافظة النجف الاشرف